

إشكاليات بناء الدولة العربية القطرية: أزمة الهوية الوطنية في منطقة الشرق الأوسط

د/ فوزية قاسمي

أستاذة محاضرة "ب" / كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة وهران 2

تاريخ الإستلام: 2019/01/25 تاريخ القبول: 2019/02/27 تاريخ النشر: 2019/03/17

ملخص:

تناقش هذه المقالة الحلول الناقصة، التي إختارتها دول الشرق الأوسط لمعالجة أزمة الهوية، نلاحظ مثلا أن عقيدة بعض العائلات الحاكمة لا تعكس الأغلبية المجتمعية المحكومة، في حين تواجه الشعوب المحلية في بعض الدول الشرق الأوسطية ذات النظام الملكي، معضلة زيادة عدد العمالة المهاجرة مقارنة بالسكان المحليين، لاسيما الدول النفطية منها.

الكلمات المفتاحية: أزمة الهوية الوطنية؛ الدولة القومية؛ منطقة الشرق الأوسط؛ الهوية الدينية؛ الهوية التوسعية.

Abstract :

This article discusses the incomplete solutions chosen by Middle Eastern countries to deal with the identity crisis, for instance, the belief of some ruling families does not reflect the ruling majority. The local people in some Middle Eastern countries face a dilemma of the Increasing number of migrant workers compared to the local population, especially the oil countries.

Keywords: national identity crisis; national state; Middle East region; religious identity; expansionist identity.

مقدمة:

تعاني معظم دول الشرق الأوسط من المشكلة الأساسية المتعلقة بهويتها الوطنية. فبعد مرور قرابة القرن من تفكك الإمبراطورية العثمانية التي برزت منها معظم دول المنطقة، لم تتمكن هذه الدول من تحديد والحفاظ على هوية وطنية شاملة وتمثيلية، إذ تفتقر هذه الدول إلى التجانس بالنظر إلى تركيبها التي تتكون من العديد من الأقليات العرقية والدينية والثقافية واللغوية، مما قاد إلى الفشل في تطوير هوية وطنية تعكس تجانسهم. إن قاعدة (الشعب) دول الشرق الأوسط متنوعة داخلياً، وبالتالي يصعب فرض هوية وطنية حصريّة ضيقة من القمة (السلطة الحاكمة). إن المنطقة تعاني من عدم القدرة على إدراك ودمج وعكس التنوع العرقي والثقافي، بحيث حاولت جميع دول الشرق الأوسط، دون استثناء، فرض هوية من القمة، سواء كانت عقائدية أو دينية أو سلالية أو سلطوية، غير أن هذه المحاولات تفشل بشكل دائم وكثيراً ما أدت إلى انشقاقات وتوترات طائفية.

تعرض هذه المقالة إلى أزمة الهوية الوطنية التي تواجهها الدولة العربية القطرية، وعدم قدرتها على بناء "الدولة" على أساس "أمة" موحدة، إذ عوض أن تتحول الأمم إلى دول، فإنه تم عكس هذه العملية في الشرق الأوسط، بحيث لا تزال الدولة فيها تبحث عن الأمة. وللتحاييل على مشكلة الهوية الوطنية، حاولت الدول تطبيق مقاربات مختلفة، لكن عوض أن تكون هذه المقاربات في مقام الحلول لأزمة الهوية، فإنها عمقت من الأزمة بدل حلها.

تناقش هذه المقالة هذه الحلول الناقصة، إذ إختارت جميع دول الشرق الأوسط الهوية الدينية (أولاً)، بحيث يتم الاعتراف بالإسلام كدين الدولة الرسمي، وعلى أساسه يتم التشريع، لكن الهوية القائمة على الدين تظل حصريّة وناقصة بالنظر إلى الأقليات الدينية غير الإسلامية التي تدخل في تركيبة الدولة العربية القطرية الواحدة. من ناحية أخرى، فإن الأنظمة

الملكية السائدة في دول الشرق الأوسط تزيد بدورها من عمق أزمة الهوية في المنطقة (ثانياً)، إذ نلاحظ مثلاً أن عقيدة بعض العائلات الحاكمة لا تعكس الأغلبية المجتمعية المحكومة، في حين تواجه الشعوب المحلية في بعض الدول الشرق الأوسطية ذات النظام الملكي، معضلة زيادة عدد العمالة المهاجرة مقارنة بالسكان المحليين، لاسيما الدول النفطية منها. تتناول هذه المداخلة أيضاً سعي بعض الدول إلى التحايل على مسألة الهوية من خلال اتباع خطوات القوى الإمبريالية، والسعي إلى توسيع حدودهم الإقليمية (ثالثاً) على حساب جيرانهم الأصغر والأقل قوة، آملين في قيادة العالم العربي. حل أزمة الهوية الوطنية هناك من طمح إلى بناء هوية عبر الوطنية (رابعاً)، عبر التركيز على الخلفية الثقافية والدينية المشتركة، وهو ما نقل مشكلة الهوية العربية/الإسلامية إلى صراع المصالح الوطنية، وجامعة الدول العربية أبرز مثال. نخرج بعدها للحديث عن إشكالية تعاني منها بعض المجموعات مثل الأكراد والفلسطينيين، والتي ورد تسميتها بإشكالية الهوية بدون دولة (خامساً).

أولاً : إشكالية الهوية الدينية

باستثناء تركيا، التي اختارت فصل الدين عن الدولة وتقديم نفسها كدولة علمانية، اختارت جميع بلدان الشرق الأوسط هوية تتمحور حول الدين؛ في بعض الحالات، تزامن ذلك مع تشكيل الدولة، وفي حالات أخرى، حل الدين بشكل تدريجي باعتباره الهوية الوطنية البارزة. وهكذا سعت الدول الشرق الأوسطية إلى دعم هويتها من خلال الدين. بالتالي فإن الإسلام هو الهوية المهيمنة لمعظم الدول العربية في الشرق الأوسط فضلاً عن إيران، بينما إسرائيل تعرف نفسها كدولة يهودية أي دولة دينية. وعلى الرغم من أن لبنان ليست بدولة إسلامية، فإن المجتمع اللبناني هو مرآة عاكسة للتوتر الطائفي بين الجماعات الدينية المختلفة.

أصبح هذا التأكيد على الدين أكثر وضوحاً عندما حاولت بعض السلالات الحاكمة تبرير ادعاءاتهم إلى إنتمائها المفترض إلى قبيلة قريشي التي ينتمي إليها النبي محمد صل الله عليه وسلم؛ فالأسرة الهاشمية الحاكمة في الأردن، على سبيل المثال، ترجع نسبها إلى أيام النبي، وتسعى إلى المطالبة بالولاء الديني والزمني لرعاياها¹.

ولقد تم طرد الهاشميين من دورهم كوصي على مكة من قبل السعوديين. لكنهم وجدوا لفترة وجيزة مصدراً جديداً للشرعية الدينية والسياسية من خلال الحكم على القدس الشرقية. وقد اعتبرت سيطرتهم على المواقع الإسلامية المقدسة في المدينة حتى حرب يونيو/جوان من سنة 1967 تعويضاً بسيطاً عن الخسائر التي تكبدها الهاشميون على يد آل سعود. لدرجة أنه في وقت من الأوقات، كاد الملك عبد الله يعلن القدس الشرقية عاصمة للأردن، لكن البريطانيين رفضوا ذلك. لهذا السبب، لم يتخل الأردن أبداً عن تطلعاته للحصول على موطن قدم في القدس؛ ووفقاً لاتفاقية إسرائيل-الأردن عام 1994، يتمتع الأردن "بوضع خاص" على الأماكن الدينية الإسلامية في القدس، ولقد جاء ذلك على خلفية "إعلان المبادئ" عام 1993 والتأسيس الوشيك للسلطة الوطنية الفلسطينية، مما يؤكد أهمية القدس للهاشميين².

وبالمثل، تمحور تأسيس دولة المملكة العربية السعودية على دين الإسلام وصلتها القوية به؛ وإذ وبالرغم من أن آل سعود ليس لديهم نسب إلى قبيلة قريشي، إلا أنهم سعوا

¹ لا تزال العائلة الهاشمية تؤكد على نسبها الشريف. راجع شجرة نسب العائلة الهاشمية في الأردن على الرابط التالي:

<http://www.alhussein.jo/ar/%D8%B4%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%A6%D9%84%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%A7%D8%B4%D9%85%D9%8A%D9%88%D9%86> accessed on: 28-09-2018. At: 11:34 am.

² P R Kumaraswamy, "Who Am I?: The Identity Crisis In The Middle East", Middle East Review of International Affairs, Vol. 10, No. 1 (March 2006), pp.64, 65.

للحصول على الشرعية السياسية من خلال وجود أقدس الأماكن في الإسلام داخل الحدود السياسية لدولة السعودية، ألا وهي مكة والمدينة. بحيث وبعد معارضة داخلية للجماعات الإسلامية، قام العاهل السعودي بتغيير لقبه الرسمي إلى "خادم الحرمين الشريفين"¹.

في معظم دول الشرق الأوسط ، يُعترف بالإسلام على أنه الدين الرسمي، ويستند الفقه أو الاجتهاد القضائي إلى الشريعة الإسلامية. وتعتبر حالة إيران الأكثر خصوصية؛ فبموجب الدستور الإيراني، تعتبر "الجعفرية أو الشيعة الإثنا عشرية" هي الديانة الرسمية للجمهورية الإسلامية الإيرانية². هذه الهوية الشيعية-الإسلامية الضيقة تستثني جزءاً كبيراً من سكان إيران، بما في ذلك العرب والتركمان والآشوريون والأكراد - الذين هم جميعهم السنة - وغيرهم من غير الفارسيين - مثل الأذربيجانيين - و غير المسلمين - مثل الأرمن والبهائيين. وبعبارة أخرى، فإن الغالبية العظمى من الإيرانيين يواجهون صعوبات داخل النظام الحالي الذي يمثل الإسلام الشيعي³.

¹ حتى الأنظمة العلمانية الاسمية في الشرق الأوسط ليست بمنأى عن الدفع نحو الهوية التي تتمحور حول الدين. بعد الهزيمة العربية في حرب يونيو 1967 والتطرف التدريجي للشرق الأوسط ، حتى هذه الدول أصبحت أيضاً تحت تأثير تيارات الشريعة الإسلامية. ونتيجة لذلك ، يلعب الدين - الإسلام بصفة خاصة - دوراً واسع الانتشار في المجال العام وكذلك الخاص في الشرق الأوسط.

² <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/09185151-212e-4ce7-9d04-fcda87e72475>

³ P R Kumaraswamy. Op.Cit. p.65.

وبالمثل ، فإن الجهود التي بذلها الإسلاميون في شمال السودان لفرض الشريعة الإسلامية على المسيحيين والأرواحيين الذين يعيشون في الجنوب نتج عنه حرب أهلية مطولة في السودان.

إن انتخاب الزعيم الكردي " جلال الطالباني " ¹ كرئيس للعراق عام 2005، إذن، هو أمر جديد وثورى في الشرق الأوسط. ففي جميع الدول الأخرى، تكون المناصب العليا محظورة على "الآخر" الديني. بحيث يكون هذا الحظر صريحاً في بعض الحالات وفي حالات أخرى، يكون الاستبعاد بحذر. وتعتبر الأنظمة الملكية، من أبرز أنظمة الحكم في منطقة الشرق الأوسط، والتي تركز على الخلافة السلالية dynastical succession ، وهذا يستبعد تقريباً جميع السكان - بما في ذلك "الآخر" الديني - من أن يكونوا حكام للبلاد. تنص دساتير إيران وسوريا ، على سبيل المثال ، صراحةً على أن المسلم فقط هو الذي يمكن أن يكون على رأس الدولة ².

وبما أن بلدان المنطقة الشرق أوسطية ليست جميعها إسلامية على وجه الحصر، فإن هذا التأثير الشامل للإسلام في المجال العام يحرم الأقليات غير المسلمة من أي دور أو قول في تشكيل الهوية الوطنية. ففي مصر، على سبيل المثال، نجد أن الهوية القبطية في صراع دائم مع الهوية الإسلامية في البلاد، بحيث أن تصويرهم كأقلية متميزة يجعل الناس يواجهون مشاكل مع السلطات. فالعديد من المشاكل التي تواجه الاشتراكي المصري المعروف "سعد الدين إبراهيم" ³ تنبع من رغبته في التعرف على محنة الأقليات في بلاده. كانت محاولاته لإلقاء الضوء على المأزق الذي يواجه الأقباط يُنظر إليه بشك وريبة لأنه، وكما وصفه الصحفي

¹ توفي "جلال الطالباني" في أحد المستشفيات بالعاصمة الألمانية برلين، يوم الثلاثاء 3 أكتوبر 2017، ظل على سدة الحكم من 2005 إلى غاية 2014، وهي السنة التي ترك فيها الحكم بعدما أصيب بجلطة دماغية في 2012.

<https://www.aremnews.com/news/arab-world/1013403> accessed on: 28-09-2018. At: 14:12 pm.

² P R Kumaraswamy. Op.Cit. p.65.

³ هو أستاذ في علم الاجتماع السياسي في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ورئيس مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية.

http://www.ecssr.com/ECSSR/print/prf.jsp?lang=ar&prfId=/Profile/Profiles_3070.xml accessed on: 28-09-2018. At: 14:46 pm.

المخضرم "مُجد هيكَل"¹ بقوة، إن الأقباط ليسوا مجموعة متميزة بل مجرد "جزء من نسيج مصر غير القابل للكسر".² وقد تم تهميش الأقباط -الذين يرمزون إلى الهوية المصرية قبل وصول العروبة والإسلام إلى أرض الفراعنة- بشكل ممنهج من الهوية الوطنية المصرية.³

كما أن إسرائيل ليست محصنة من الرياح الدينية التي تهب عبر الشرق الأوسط. إذ وعلى الرغم من نموذجها الديمقراطي، إلا أنه لا يزال غير قادر على التوفيق بين التناقض المتأصل بين هويته اليهودية وهويته الديمقراطية. بحيث حوّلت الصهيونية الأمة اليهودية المنتشرة في الأركان الأربعة من العالم إلى دولة في أرض إسرائيل التاريخية. ولقد كان اختيار فلسطين القديمة كموقع للوطن القومي اليهودي خيارًا تاريخيًا ودينيًا. وعلى الرغم من الإنجازات التي حققتها، سواء خلال فترة ما قبل تأسيس الدولة yishuv period أو سواء منذ عام 1948، إلا أنها لم تتمكن من التصالح الكامل مع السكان غير اليهود.⁴

منذ تأسيسها، لم تتمكن إسرائيل من حل معضلة هويتها. في الوقت الذي يتمتع فيه المواطنون العرب بحقوق سياسية واجتماعية ودينية متساوية، فهم غير قادرين على تحديد الرموز اليهودية الصريحة للدولة، مثل العلم والنشيد الوطني والعطلات وغيرها من الأشكال

¹ أحد أشهر الصحفيين العرب في القرن العشرين، وهو مصري الأصل، ولد سنة 1923 ووافته المنية عام 2016. للمزيد عن سيرته الذاتية راجع الرابط:

<https://www.almrsal.com/post/288609> accessed on: 28-09-2018. At: 14:50 pm.

² See : Karim al-Gawhary, "Copts in the 'Egyptian Fabric'," Middle East Report, Vol.26, No.3 (July-September 1996), p.21.

Ami Ayalon, "Egypt's Coptic Pandora's Box", in Ofra Bengio and Gabriel Ben-Dor (eds.), Minorities and the State in the Arab World (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1999), pp.63-67.

³ في الواقع، بدأ الرئيس جمال عبد الناصر، القومي العربي العلماني، بعض التدابير المناهضة للقبضية.

Quoted from : P R Kumaraswamy. Op.Cit. p.66.

⁴ Ibid.p.66.

الثقافية. ينصب التركيز الأساسي للصراع اليهودي العربي داخل الدولة على الحاجة إلى تطوير هوية إقليمية وطنية بدلاً من الهوية القومية العرقية لإسرائيل. هذه الهوية لا يمكن أن تكون يهودية بشكل حصري، بل يجب أن تشمل أيضاً مواطنيها العرب الذين يشكلون حوالي خمس سكانها. في الوقت نفسه، ومع ذلك، ونظراً لشدة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، فإن أي حل لمسألة الهوية في إسرائيل أو تخفيف الهوية الوطنية اليهودية الحصرية، ليس واقعياً ولا مستحسناً¹.

علاوة على ذلك، فإن الواقع الديموغرافي منع حتى الداعمين المتصلبين لحركة الاستيطان من تأييد الضم الإسرائيلي للأراضي المحتلة. إذ لكي تحتفظ إسرائيل بمصداقيتها الديمقراطية، عليها أن تتبع النموذج الأردني السابق ومنح الجنسية للمواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهذا يعني أن تتوقف إسرائيل عن كونها دولة يهودية، ولكنها ستصبح تلقائياً دولة ثنائية القومية².

باختصار، لأن جميع الدول الشرق أوسطية تحتوي على جزء كبير من "الآخر" الديني، فإن أي هوية تتمحور حول الدين هي حصرية وغير كاملة. وهكذا، يمكن للمرء أن يذهب إلى حد المجادلة بأن معظم التوترات الداخلية والصراعات في العديد من الدول في منطقة الشرق الأوسط ترجع إلى عدم قدرتها على استيعاب الآخر الديني³.

ثانياً : إشكالية الهوية السلافية

لا يزال النظام الملكي هو أكثر أشكال الحكم السائدة في منطقة الشرق الأوسط. فمن أصل 25 دولة في المنطقة، يتبع ما يصل إلى ثمانية دول النظام الملكي. في وقت

¹ Ibid.p.66.

² Ibid.p.66.

³ Ibid.p.66.

استقلالهم عن الحكم الاستعماري ، كان هناك عدد قليل آخر من الملوك الذين تم إسقاطهم في نهاية المطاف من خلال ثورة أو انقلاب. في معظم الحالات، أصبحت العائلة الحاكمة رمزا وممثلا للدولة. ونظراً لطول عمر الحكام، شهدت معظم الدول خلافات قليلة على السلطة وقلة من القيادات الجديدة. على سبيل المثال، منذ تأسيسها في عام 1932، تداول على حكم المملكة العربية السعودية ستة حكام فقط¹.

لا يقتصر الاستبعاد الأسري على استبعاد غير المسلمين في هذه الدول، بل يستثني أيضاً الغالبية العظمى من السكان. في بعض الحالات، لا تعكس العائلة الحاكمة الأغلبية المجتمعية. عائلة آل خليفة، التي تحكم البحرين، على سبيل المثال، هي سنية في حين أن غالبية السكان من الشيعة. يجد المرء حالات مماثلة في بلدان أخرى كذلك. إن الإسلام الوهابي الذي يوفر الشرعية والقداسة الدينية للسلالة الحاكمة في المملكة العربية السعودية يرفض الطوائف الإسلامية التي لا توافق التيار الوهابي - بما في ذلك الشيعة - كغيرهم من المسلمين. بحيث يستمر تهميش الشيعة الذين يشكلون أكثر من عشرة بالمائة من السكان السعوديين من الهوية الوطنية السعودية².

الهاشميون يواجهون معضلة مختلفة في الأردن. هناك نزاع مستمر بين السكان الأصليين في شرق الأردن والفلسطينيين الذين أصبحوا مواطنين في أعقاب الضم الهاشمي للضفة الغربية التي تم الاستيلاء عليها خلال حرب عام 1948 بين العرب وإسرائيل. وعلى

¹ وهم عبد العزيز (1932-53) وأبنائه سعود (1953-1964)، فيصل (1964-75)، خالد (1975-82)، فهد (1982-2005)، وعبد الله (2005 إلى الوقت الحاضر). الوضع ليس مختلفاً في البلدان الأخرى. البحرين لديها ثلاثة حكام منذ عام 1971؛ يوجد في الأردن أربعة ملوك منذ عام 1946؛ الكويت لديها أربعة أمراء منذ عام 1950؛ يوجد في المغرب ثلاثة ملوك منذ عام 1957؛ عُمان كان لديه سلاطين منذ 1932؛ قطر لديها ثلاثة أمراء منذ عام 1971؛ وكانت الإمارات العربية المتحدة لديها أربعة رؤساء منذ عام 1971.

² P R Kumaraswamy. Op.Cit. p.67.

الرغم من الموقف الرسمي، يبدو أن الأردنيون من أصل فلسطيني يشكلون الأغلبية في الأردن، في المقابل، تميل المملكة الهاشمية إلى رؤية أي اقتراحات للأغلبية الفلسطينية في الأردن كمحاولة لتقويض الدولة الأردنية واستقرارها. أكثر من ذلك، فإن شريحة قوية من اليمين الإسرائيلي جادلت بأن الأردن دولة فلسطينية ولكن بدون رئيس دولة فلسطيني¹. ومع ذلك، فإن تقسيم الدوائر الانتخابية البرلمانية يفضل بوضوح البدو، الذين يشكلون العمود الفقري للنظام الملكي الحاكم، وليس الفلسطينيين الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين²:

بحيث نجد في الأردن هناك 45 دائرة انتخابية. غير أن التقسيم غير عادل بسبب عدم وجود توازن بين عدد السكان وعدد المقاعد في كل مقاطعة. يُزعم أن تقسيم الدوائر يضمن تمثيل "المناطق الأقل حظاً" ومنع العاصمة، عمان، من الاستيلاء على أغلبية المقاعد، ولكن يُنظر إليها على أنها تحفز روح المنافسة القبلية وتعزز تركيز النائب على دائرته الانتخابية. كما يُنظر إلى تقسيم الدوائر على أنه يهدف إلى تقليل تمثيل المناطق التي يسكنها الأردنيون من أصل فلسطيني³.

يدافع البعض عن تقسيم الدوائر الانتخابية على أساس أنه يضمن تمثيل "المناطق الأقل حظاً"، ويحمي حصة بعض المناطق في التنمية الاقتصادية، أو يمنع العاصمة والمدن المحيطة من الحصول على غالبية المقاعد، ولكن من الواضح أن السياسة هي أيضاً وراء دوافع الجدل من أجل الحد من تمثيل المناطق التي يسكنها الأردنيون من أصل فلسطيني. إن تعديل

¹ See, for example, Raphael Israeli, "Is Jordan Palestine?" in Efraim Karsh and P R Kumaraswamy (eds.), *Israel, Hashemites and the Palestinians: The Fateful Triangle* (London: Frank Cass, 2003), pp.49-66.

² P R Kumaraswamy. Op.Cit. p.67

³ See: Zaid Majed, "Introduction and Executive Summary," *Building Democracy in Jordan: Women's Political Participation, Political Party Life and Democratic Elections* (Stockholm, International Institute for Democracy and Electoral Assistance (IDEA), 2005), p.19.

القانون لإنشاء توزيع أكثر عدلاً للدوائر قد يؤدي إلى زيادة كبيرة في تمثيل الأردنيين من أصل فلسطيني، الأمر الذي قد يهدد في الوقت المحدد هوية الدولة الأردنية¹.

تواجه الدول العربية الغنية بالنفط في الخليج العربي مشكلة مختلفة. ففي معظم هذه الدول، يشكل السكان الأصليون أقلية فقط وفي حين تشكل العمالة المهاجرة الجزء الأكبر من السكان. في الإمارات العربية المتحدة، على سبيل المثال، يشكل المغتربون العرب وغير العرب أكثر من ثلاثة أرباع سكان البلاد. في ظل هذه الظروف، لا تعني الهوية الوطنية سوى السلالة التي تحكم الدولة بدلاً من كونها انعكاساً لسكان هذه البلدان على نطاق أوسع².

ثالثاً : إشكالية الهوية التوسعية

سعت بعض الدول إلى التحايل على مسألة الهوية من خلال اتباع خطوات القوى الإمبريالية، واختيار التوسعات الإقليمية، على جيرانها الأصغر والأقل قوة. فعندما بقيت هويتهم الوطنية غير واضحة، سعوا إلى توسيع حدودهم الإقليمية، وبالتالي أملوا في أن يظهروا أنفسهم كقادة للعالم العربي. ولقد بدأ الأردن هذه العملية. بدعم من الفيلق العربي الأقوى والأكثر تنظيماً آنذاك، كان الملك عبد الله الأول يطمح إلى تحقيق فكرة الأردن الأكبر. وكان ضمه للصفة العربية مجرد خطوة أولى في خطته الكبرى التي كانت ستضم أجزاءً من سوريا ولبنان والعراق. وعلى نحو مماثل، في الخمسينات عندما كان الملك حسين يواجه تهديدات

¹ See: Suleiman Sweiss, "Electoral Systems in Jordan", in Building Democracy in Jordan: Women's Political Participation, Political Party Life and Democratic Elections (Stockholm, International Institute for Democracy and Electoral Assistance (IDEA), 2005), p.115.

² P R Kumaraswamy. Op.Cit. p.68.

داخلية لنظامه، كانت بغداد ، التي كان يحكمها الملك فيصل الثاني، تأمل أن يتمكن العراق من السيطرة على الأردن والدول العربية الأخرى¹.

وجدت بعض الدول صعوبة في قبول وجود أو ظهور دول جديدة على أراضي كانت في يوم من الأيام تُحكم كجزء من وحدة تضم أراضيها. سوريا، على سبيل المثال، لم تتصلح مع القرار الفرنسي بانتزاع لبنان كدولة مستقلة، ولتبيان هذه المعارضة لم تفتح سفارتها في بيروت. وغالبا ما يشار إلى ممثلها الرسمي في لبنان باسم "المحافظ" بدلا من السفير. إلا أن هذا الوضع الدبلوماسي لم يمنع سوريا من الحفاظ على وجود عسكري كبير في لبنان حتى عام 2005².

وبالمثل، عشية الرحيل البريطاني من الخليج العربي في عام 1971 ، برزت مجددا المطالبات التاريخية لإيران "الشاه" بشأن البحرين³. وعلى نحو مماثل، فإن رغبة "صدام حسين" في المطالبة بالكويت بأن تكون هي المحافظة التاسعة عشرة في العراق، مما أسفر عن الهجوم العسكري الذي قاده الولايات المتحدة في عام 1991. وحتى بعد الحرب وطرد قوات

¹ Ibid.p.68.

² Ibid.p.68.

³ لمزيد من التفصيل في العلاقات الإيرانية-الكويتية راجع: محمد عبد الله بن هميم، "العلاقات الإيرانية-الكويتية بين الإستمرارية والتغير"، مقال منشور على موقع المعهد الدولي للدراسات الإيرانية Rasanah ، يوم 3 أغسطس/أوت 2017، متوفر على الرابط التالي:

<https://rasanah-iiis.org/%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D9%88%D8%AB/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3/> accessed on: 28-09-2018. At: 18:52 pm.

العراق في نهاية المطاف، أشارت بغداد بشكل دوري إلى حقوقها التاريخية على الكويت. فقط بعد سقوط "صدام حسين" في صيف عام 2003 وتشكيل حكومة حكم منتخبة، أدى في النهاية إلى تخلي العراق عن مطالبه السابقة بشأن الكويت¹.

لفترة طويلة، كان لدى مصر وليبيا تصميمات على جيرانها الأضعف، السودان وتشاد على التوالي. كما إن سيطرة تركيا على قبرص هي أيضا مؤثر على هذا الاتجاه التوسعي السائد في الشرق الأوسط.

تأثر الصراع الإسرائيلي الفلسطيني أيضًا بالرغبة في الهيمنة. جزء مؤثر من اليمين الإسرائيلي يعارض أي تسوية إقليمية مع الفلسطينيين. من جانبها، تسعى حماس وأنصارها إلى تدمير دولة إسرائيل وتطمح إلى إقامة دولة فلسطينية "ضمن حدود عام 1948". كلا الموقفين يعرفان أي مصالح إسرائيلية فلسطينية. وفوق كل شيء، فإن أي توسع إقليمي لإسرائيل من شأنه فقط أن يعمق النقاش حول الهوية ويزيد من هدم الهوية اليهودية لإسرائيل².

وباختصار ، فإن دول الشرق الأوسط الديمقراطية أو الملكية أو الثورية سعت للتوسع كوسيلة للتحايل على الجدل حول الهوية وكثيرا ما استخدمت العروبة كهويتها الوطنية. وعلى الرغم من الجهود المبذولة، لم تنجح المساعي التوسعية أبدا. حتى أولئك الذين حصلوا على مكاسب مؤقتة (سوريا في لبنان؛ إسرائيل والأردن في الضفة الغربية؛ وتركيا في قبرص؛ والمغرب في الصحراء الغربية) ، لم يتمكنوا في النهاية من الإفلات من عواقب إشكالية الهوية. إن

¹ P R Kumaraswamy. Op.Cit. pp.68, 69.

² Ibid.p.69.

توسيع الحدود الإقليمية لا يحل أزمة الهوية، وفي بعض الحالات، أدى إلى تفاقم المشكلة فقط¹.

رابعا : إشكالية الهوية عبر الوطنية

إذا لم تكن النزعة التوسعية ناجحة دائماً، سعى البعض إلى الحل عبر الوطني لأزمة الهوية. ففي مواجهة الهوية الوطنية، قدمت أفكار القومية العربية والإسلاموية بعض الأمل. وعن طريق الطموح إلى الهوية عبر الوطنية، سعى هؤلاء إلى الالتفاف حول المشكلة الفورية للهوية الوطنية بل وحلها. ومع ذلك، كان هذا المسار مضطرباً منذ البداية. بحيث غاصت الدول العربية في مياه مجهولة. وكان النموذج هو القومية الأوروبية التي تعتبر في يومنا هذا تنويجاً لعملية تمكنت الدول التي أدركت تماماً هوياتها القومية الفردية من التنازل عن هويتها طواعيةً والسعي إلى بيئة أوروبية مشتركة. لقرون عديدة، حاربت بريطانيا وفرنسا وألمانيا بمرارة للحفاظ على هوياتها الوطنية الفردية قبل الظهور كمدافعين عن هوية أوروبية شاملة².

لكن في الشرق الأوسط ، كانت الهويات العربية والإسلامية بديلاً للهويات الوطنية الفردية. غير قادرة على تحويل الدول إلى قوميات، فاخترت الهويات الإقليمية عبر-الدولية trans-state regional identities. لقد سعوا إلى التغلب على الصعوبات المتعلقة بتطوير الهوية الوطنية الإقليمية، من خلال التركيز على الخلفية الثقافية والدينية المشتركة. وهكذا أصبحت الهوية العربية / الإسلامية الشاملة في نزاع مع الهوية الحصرية والمصالح الوطنية. مما جعل التوتر أمراً محتوماً. أصبحت الخلافات بين الدول العربية والإسلامية أكثر خطورة من الصراع مع العالم الخارجي. الموقف العربي من مصر في أعقاب اتفاق كامب ديفيد يلخص

¹ Ibid.p.69.

² Ibid.p.69.

هذه المعضلة. بحيث تم عزل مصر عن الجامعة العربية، نظراً لاتباعها "المصلحة الوطنية" الضيقة وتخليها عن "المصلحة العربية" الأكبر¹.

يمكن أيضاً اعتبار موقف مصر من جامعة الدول العربية مؤشراً على رغبتها في أن تكون زعيمة العالم العربي. والواقع أن الجامعة هي المنظمة الإقليمية الوحيدة في العالم التي تبقى فيها القيادة الرسمية بيد بلد واحد، وذلك منذ تأسيسها في عام 1945، بحيث أن منصب أمين عام الجامعة لم يشغله سوى مصريون².

الجنوح إلى الهوية الإسلامية يخلق نوعاً مختلفاً من المشاكل. ذلك أن الإسلام لا يعترف بالدول القومية المحددة إقليمياً، بل إنه جاء ليعامل جميع المسلمين كأمة واحدة، يتخطى جميع الحواجز والانقسامات والحدود الأخرى. في ظل هذه الظروف، فإن النموذج الأوروبي التقليدي للدول القومية لا يؤدي إلا إلى تقويض وحدة الأمة. لكن هذا لم يمنع المملكة العربية السعودية من الترويج لمصالحها داخل وخارج المنطقة من خلال دعمها للحركات الإسلامية المختلفة. ولقد كان تشكيل منظمة المؤتمر الإسلامي³ في عام 1969 مظهراً واضحاً لهذا الاتجاه⁴.

¹ Ibid.p.69.

² تجدر الإشارة، أنه بين 1979 و 1990 شغل التونسي "الشاذلي القليبي" منصب الأمين العام لجامعة الدول العربية، وذلك عقب تعليق عضوية مصر في الجامعة، بسبب توقيعها لاتفاقيات كامب ديفيد مع إسرائيل.

³ لمعرفة نشأة المنظمة وأهدافها ومبائنها راجع الرابط التالي :

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/c1936f4e-9af4-43c2-ac14-38b1e2c690ad>

accessed on: 29-09-2018. At: 15:10 pm.

⁴ P R Kumaraswamy. Op.Cit. p.70.

خامسا : إشكالية الهوية بدون دولة

إن وضع الأكراد والفلسطينيين ، وهما جماعتان بارزتان في الشرق الأوسط لم يحققان تطلعاتهما الإقليمية، يمثلان نوعاً مختلفاً من المشاكل. بحيث عملت المصالح الاستعمارية ضد الأكراد وحرمتهم من تقرير مصيرهم وإقامة دولتهم، منتشرين في تركيا والعراق وسوريا وإيران، يفتقر الأكراد إلى قاعدة سلطة مركزية. فبالنسبة لأكراد تركيا على سبيل المثال، كانت وتيرة تصالح هذه الأخيرة مع سكانها الأكراد بطيئة إلى حد بعيد. ولفترة طويلة، لم تنكر تركيا وجود الأكراد فقط ، بل أرادت أيضاً من "الأترك الجبلين" أن يندمجوا في الأمة التركية الحديثة. وحتى الحرية التي تم العثور عليها بين الأكراد العراقيين لن تحل وضع الأكراد الذين يعيشون في البلدان المجاورة. وتؤكد معارضة أنقرة الشديدة للحكم الذاتي الكردي في عراق ما بعد صدام حسين مخاوفها من مطالب مماثلة من الأكراد الأتراك¹.

بالنسبة للفلسطينيين، وبالرغم من التأييد العالمي للقضية الفلسطينية، فإنهم يعانون أيضاً من أزمة هوية، وإن كانت ذات طبيعة مختلفة، بحيث يعيش الفلسطينيون حالياً تحت أربعة أنواع مختلفة من الترتيبات السياسية:

- مواطنو إسرائيل؛
 - سكان المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية؛
 - مواطنو الأردن؛
 - اللاجئون المقيمون في الأردن والدول العربية الأخرى.
- وما دام الفلسطينيون يفتقرون إلى السيادة، فإن تشيبتهم في ظل ترتيبات سياسية مختلفة سيكون مصدراً للقوة، فهم سيكونون قادرين على التأثير وممارسة الضغوط على

¹ Ibid.p.70.

البلدان التي يقيمون فيها. إن قيام دولة ذات سيادة سيضع خياراً قاسياً أمام الفلسطينيين الذين يقيمون خارج الحدود الإقليمية للدولة الفلسطينية.

ستشكل إقامة الدولة عدداً من التهديدات للهوية الفلسطينية. الأول، من غير المرجح أن تقبل إسرائيل حق العودة للفلسطينيين إلى منازلهم السابقة في دولة فلسطين، ذلك أن التدفق غير المقيد للاجئين إلى إسرائيل سيؤدي إلى تدميرها. فهذا من الناحية العملية سيعني ضرورة استيعاب اللاجئين في الدولة الفلسطينية المستقبلية. ونظراً لمحدودية "القدرة الاستيعابية الاقتصادية"¹، فإن الدولة الفلسطينية لن تكون قادرة على استيعاب جميع اللاجئين الذين قد يرغبون في العودة. في مثل هذه الحالة، سيتعين استيعاب عدد كبير من الفلسطينيين، حتى لو تم تعويضهم مالياً، إما داخل تلك الدول التي يقيمون فيها أو في دول ثالثة متفق عليها².

باستثناء الأردن، لم تمنح أي دولة عربية حقوق المواطنة للفلسطينيين الذين يعيشون فيها لعقود. حتى لو تم حث الدول العربية على تعديل هذا الموقف، فإن المشكلة لم تنته بعد. وقد ساهم وجود اللاجئين الفلسطينيين إسهاماً كبيراً في التوترات بين المسيحيين والمسلمين في لبنان، وأثار في نهاية المطاف حرباً أهلية طويلة الأمد في هذا البلد. علاوة على ذلك، فإن الدور الذي لعبته القيادة الفلسطينية في الأردن (1970)³ والكويت (1990-

¹ تم استخدام هذا التعبير لأول مرة من قبل القيادة الصهيونية لتبرير أن بإمكان yishuv استيعاب المزيد من المهاجرين اليهود.

² P R Kumaraswamy. Op.Cit. p.71.

³ أو ما عرف بأيلول الأسود، أين سعت منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات إلى إسقاط النظام الملكي الأردني للملك الحسين. للمزيد راجع:

<https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2009/10/28/178203.html> accessed on: 29-09-2018. At: 15:58 pm.

1991¹) يجعل صعباً على العديد من الأنظمة العربية أن تقبل بالفلسطينيين كمواطنين كاملين. سيتطلب الأمر أكثر من اعتذار رسمي من القيادة الفلسطينية للتغلب على عدم الثقة والمرارة الماضية².

ثانياً ، تثير إقامة دولة فلسطينية مخاوف في إسرائيل والأردن من مزاعم فدائية عن الفلسطينيين ومطالب محتملة لفلسطين أكبر تشمل العرب الإسرائيليين والأردنيين الفلسطينيين بالدولة الفلسطينية المستقبلية. وكان تصميم الملك عبد الله في عام 1999 على التخلي عن دعم الأردن السابق لحماس ، وإغلاق مكتبها ، وطردها إشارة واضحة. لا يرغب الأردن في التورط مع الفلسطينيين ، خاصة عندما تواجه مفاوضات الوضع النهائي قضايا حساسة مثل اللاجئين والحدود ، إلخ³.

ثالثاً، ظهور حماس كتحدي خطير وبديل محتمل لفتح ومنظمة التحرير الفلسطينية يطرح تحدياً مختلفاً للهوية الوطنية الفلسطينية. إذ إن القومية الفلسطينية العلمانية الممثلة بياسر عرفات وزملائه تواجه خطر الدخول في صراعات مع حركة حماس ذات التوجه الإسلامي. وهو ما حصل بعد خروج القيادة من يد فتح إلى حماس في الانتخابات الفلسطينية لعام 2006. وانتهى الأمر بعد اشتباكات دموية بين الحركتين، بإقالة حكومة الوحدة الوطنية بقيادة حماس، بعد ثلاثة أشهر فقط من تشكيلها، وإعلان حالة الطوارئ⁴.

¹ نتيجة لموقف قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ودعمها للعراق في غزوه للكويت. للمزيد راجع الرابط التالي:

<http://www.alquds.co.uk/?p=140654> accessed on: 29-09-2018. At: 16:01 pm.

² P R Kumaraswamy. Op.Cit. p.71.

³ Ibid.p.71.

⁴ مي الزغي، "حكومات السلطة الثلاث"، مقال منشور على الرابط التالي:

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/89b5fa41-7567-4d64-82b3-84a346b40944>

accessed on: 29-09-2018. At: 16:31 pm.

راجع كذلك الرابط التالي: حول "خلاف فتح وحماس والقضية الفلسطينية".

خاتمة :

من خلال ما تقدم، نستخلص أن دول منطقة الشرق الأوسط متنوعة داخليًا، وبالتالي لا يمكن فرض هوية وطنية حصريّة ضيقة من فوق (السلطة الحاكمة). إذا أمكن اعتبار التجارب في لبنان أو عراق ما بعد صدام كمؤشر، فإن التسوية الطائفية أو الأشكال الأخرى للتمثيل النسبي لن يؤدي إلا إلى تكثيف التوترات الداخلية والصراعات. فالتمثيل النسبي، على سبيل المثال، لم يمنع تهميش العرب الإسرائيليين.

سيتعين على كل دولة أن تطور هوية ليست بضيقة ولا بطائفية، بل هي هوية إقليمية تعترف وتحتوي التميز والتنوع الفردي. سيتعين على كل دولة أن تدرك الحاجة إلى هوية شاملة وتطورها. في كثير من الحالات أو معظمها، فإن مثل هذه الهوية، بالنظر إلى مزيج السكان، لن تكون حصريّة "عربية" أو "إسلامية" ولكنها ستضمن الكثير من الاختلافات وتتطلب الكثير المرونة المحلية. بالتالي يواجه الشرق الأوسط خيارين: إما التكيف أو التجزئة.

إن إشكالية أزمة الهوية في الشرق الأوسط لا يمكن حلها إلا من خلال توفر الإرادة السياسية لكل دولة. فالتدخل الخارجي، سيكون مجرد تكرار للإرث الاستعماري. وطالما لم يتم حل هذه القضية الأساسية، فإن أي إصلاحات في أنظمة الحكم، بما في ذلك النموذج الديمقراطي، لن تكون كافية للتخفيف من المشاكل التي تواجه الشرق الأوسط.